المشهد

العدد 344 السنة الرابعة عشرة- الخميس 15 يناير 2026م - 28 رجب 1447هـ

قالت العرب

اجعل نفسك ميزانا في ما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، واكره له ما تكره لها. ولا تظلم كما لا تحب أن تظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك... ولا تقل ما لا تحب أن يقال لك

الإمام علي بن أبي طالب

الدين العام والأمن القومي المصري:

هل امتلكت مصر رفاهية عدم الاقتراض؟

جزء مهم من الدين العام كان نتاجًا لخيارات سيادية مرتبطة بالأمن القومي، وليس نتيجة لسياسات مالية غير رشيدة

غالبًا ما يتم تناول ملف الدين العام فى مصر من منظور اقتصادى ضيق، يركز على المؤشرات الكمية مثل حجم الدين ونِسَبه إلى الناتج المحلى الإجمالى وعجز الموازنة، بمعزل عن السياق السياسى والأمنى الذى تشكّلت داخله قرارات الاقتراض. غير أن هذا الطرح يتجاهل حقيقة أساسية مفادها أن جانبًا معتبرًا من الدين العام، لا سيما منذ منتصف العقد الثانى من الألفية، ارتبط ارتباطًا وثيقًا باعتبارات الأمن القومى والتحولات الإقليمية العميقة التى واجهت الدولة المصرية. ومن ثمّ، فإن تقييم مسار الدين العام يقتضى إدراجه ضمن إطار تحليلى أوسع يتجاوز الحسابات المالية البحتة.

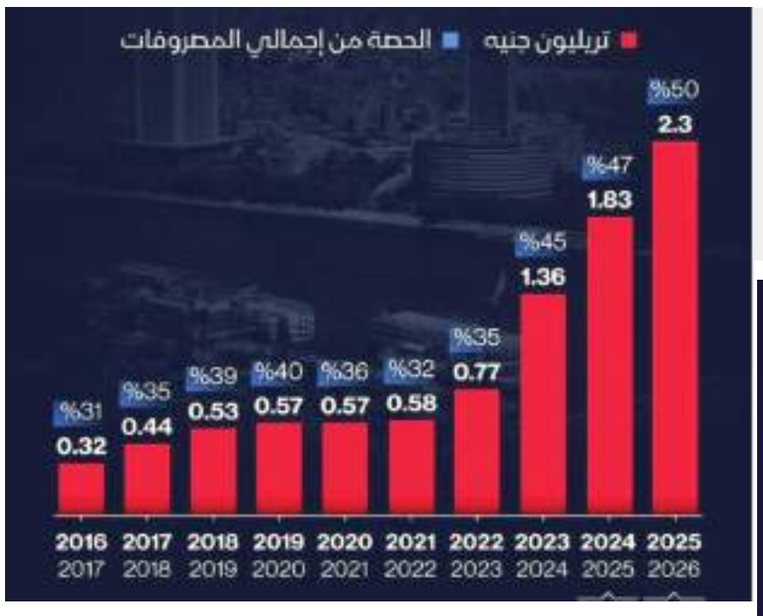

بقلم: د. محمد فاروق مهنى

من أزمة اقتصادية إلى تهديد وجودى للدولة

أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مرحلة ممتدة من عدم الاستقرار السياسى والأمني، كان لها انعكاسات مباشرة على الأداء الاقتصادى للدولة. فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢٪ فى بعض السنوات، وانخفض الاحتياطى النقدى من نحو ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى أقل من ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٣، بالتوازى مع هروب الاستثمارات الأجنبية، وتراجع حاد فى إيرادات السياحة، وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى ما تجاوز ١٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، فى هذا السياق لم تكن الدولة المصرية تواجه أزمة مالية تقليدية فحسب، بل أزمة تهدد قدرتها على الحفاظ على تماسكها المؤسسى ووظائفها الأساسية، بما فى ذلك الأمن والاستقرار. وعليه، لم يكن اللجوء إلى الاقتراض خيارًا سياسيًا ترفيًا، بل أداة اضطرارية لضمان استمرارية الدولة ومنع انزلاقها إلى مسارات أكثر خطورة.

البيئة الإقليمية وضغوط الأمن القومى على القرار المالى

الجبهة الشرقية: غزة وسيناريوهات التهجير، شكّلت التطورات المتلاحقة فى قطاع غزة، خاصة الحروب المتكررة وآخرها الحرب الأخيرة، تحديًا بالغ الحساسية للأمن القومى المصري. فإلى جانب الأبعاد الإنسانية والسياسية للصراع، برزت مخططات إسرائيلية، صريحة أو ضمنية، تستهدف تهجير سكان القطاع قسرًا، مع توجيه هذا التهجير نحو شبه جزيرة سيناء، بما يحمله ذلك من تهديد مباشر لوحدة الأراضى المصرية ومحاولة لتقويض القضية الفلسطينية.

فى هذا الإطار، لعب الحفاظ على توازن عسكرى مصرى فعّال دورًا محوريًا فى ردع فرض أى واقع ديموغرافى جديد، وتأكيد الخطوط الحمراء المصرية، ومنع الدبلوماسية المصرية وزنًا حقيقيًا فى إدارة الأزمة. ولا يمكن فصل هذا الدور عن عملية تطوير شاملة للقدرات العسكرية المصرية خلال السنوات الماضية، وهى عملية تطلبت موارد مالية ضخمة.

الجبهة الغربية: ليبيا كخاصرة أمنية رخوة، منذ انهيار مؤسسات الدولة الليبية عام ٢٠١١، تحولت الحدود الغربية لمصر إلى مصدر تهديد دائم، نتيجة تعدد الميليشيات المسلحة، وانتشار السلاح، وتداخل الصراعات الإقليمية والدولية داخل الأراضى الليبية. وقد اضطرت مصر، فى مواجهة هذه التحديات، إلى رفع مستويات الجاهزية العسكرية غربًا، وتأمين حدود تمتد لأكثر من ١٢٠٠ كيلومتر، والتدخل سياسيًا وأمنيًا – بصورة مباشرة وغير مباشرة – لمنع انهيار الدولة الليبية بالكامل، ورغم الكلفة المالية المرتفعة لهذه الإجراءات، فإنها مثلت استثمارًا وقائيًا لتجنب سيناريوهات الفوضى العابرة للحدود، والتى كان من شأنها أن تفرض كلفة أمنية واقتصادية أعلى بكثير على الدولة المصرية.

التوترات على الحدود مع السودان: الوضع فى السودان متقلب نتيجة الصراع الدائر بين الجيش وقوات الدعم السريع، وما يصاحبه من فوضى أمنية وانتشار للميليشيات، الأمر الذى يرفع من خطر تسلل العناصر المسلحة إلى داخل الأراضى المصرية. ويُفاقم هذا المشهد احتمالية تفكك أو تقسيم السودان، بما يحمله من تهديد مباشر للأمن القومى المصري، إذ يؤدى غياب الدولة المركزية إلى خلق بؤر صراع دائمة وحدود رخوة يسهل اختراقها. كما يشهد مثلث الحدود بين مصر– السودان – ليبيا اشتباكات متكررة وتعقيدات أمنية ناتجة عن نشاط التنظيمات المسلحة وعمليات تهريب السلاح والمقاتلين عبر الصحراء، وهو ما يجعل هذا الممر مصدر تهديد حقيقي، خاصة مع التدفق المحتمل للأسلحة والعناصر المتطرفة إلى محافظات جنوب مصر، بما يهدد الاستقرار الداخلى ويزيد من أعباء المواجهة الأمنية.

التهديدات المرتبطة بالسد الاثيوبي، يمثّل سدّ النهضة تهديدًا وجوديًا لمصر، إذ يضع شريان الحياة الوحيد للدولة تحت رحمة إجراءات أحادية قد تؤدى إلى تقليص حصتها من مياه النيل، بما يحمله ذلك من مخاطر مباشرة على الزراعة والاقتصاد والاستقرار المجتمعي. وفى مواجهة هذا الخطر، انتهجت مصر سياسة متوازنة تجمع بين السعى الدبلوماسى والردع الحاسم، فعملت على تعزيز قدراتها العسكرية وتحديث قواتها المسلحة وتنفيذ مناورات استراتيجية تؤكد جاهزيتها الكاملة. وتبعث هذه الاستعدادات برسالة واضحة مفادها أن مصر تفضّل الحلول السلمية، لكنها لن تتهاون فى الدفاع عن أمنها القومى وحقوقها التاريخية فى مياه النيل.

التهديدات فى منطقة البحر الأحمر، هجمات وتوترات أمنية مرتبطة بالحرب فى اليمن، جماعة الحوثى فى اليمن تستهدف أحيانًا الملاحة التجارية فى البحر الأحمر بصواريخ وطائرات مسيرة، ما يؤثر على حركة التجارة العالمية وحركة السفن،هذا التهديد يترتب عليه ارتفاع تكلفة الشحن، اختيارات مسارات أطول للسفن، ويشكل ضغطًا على مصر التى تعتمد على قناة السويس كأهم ممر ملاحى عالمي، الصراعات فى القرن الإفريقى (مثل الخلافات بين إثيوبيا وإريتريا) تؤثر على البيئة الأمنية للبحر الأحمر، وقد تؤدى إلى تأجيج النزاعات فى المنطقة إذا ما توسعت، تهديدات فى البحر الأحمر لا تقتصر على فاعلين محليين فقط؛ فالأحداث الإقليمية تتشابك مع مصالح دولية، ما يضيف مزيدًا من التعقيد على الأمن البحري.

التهديدات فى منطقة البحر المتوسط: فى المتوسط، التهديدات غالبًا أقل عنفًا مباشرًا مقارنة بالعناصر التى تواجهها فى الجنوب والبحر الأحمر، لكن هناك تهديدات استراتيجية مهمة، توترات إقليمية وتحركات دولية: البحر المتوسط يشهد تنافسًا بين قوى دولية حول موارد الطاقة (الغاز والنفط) وطرق النقل؛ هذا يمكن أن يؤثر على الأمن البحرى المصرى إذا توسّعت النزاعات الإقليمية إلى المنطقة، ضعف الاستقرار الإقليمى قد يزيد من مخاطر على السفن ومصالح مصر الاقتصادية فى المتوسط، التحديات ليست فقط عسكرية، بل تشمل أمن الطاقة، الاقتصاد، والتهديدات غير التقليدية مثل القرصنة والهجمات السيبرانية.

تطوير القدرات العسكرية ومتطلبات الإنفاق

بين عامى ٢٠١٤ و٢٠٢٣، شهدت القوات المسلحة المصرية برنامج تحديث واسع النطاق، لم يكن هدفه التوسع الهجومى أو الاستعراض العسكري، بل تنويع مصادر السلاح، ورفع القدرة الردعية، وحماية المصالح الاستراتيجية للدولة. وشمل هذا البرنامج الحصول على طائرات مقاتلة متعددة المهام، وتطوير القوات البحرية لحماية السواحل وحقول الغاز فى شرق المتوسط، وتعزيز منظومات الدفاع الجوي، وتحديث القوات البرية ووسائل الاستطلاع والمراقبة.

ووفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام (SIPRI)، بلغ متوسط الإنفاق العسكرى المصرى نحو ٣–٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة، مع تصنيف مصر ضمن أكبر مستوردى السلاح عالميًا فى بعض السنوات. ورغم كلفة هذا الإنفاق، فقد أسهم فى منع تدهور الأوضاع الأمنية، وحماية الاستثمارات الاستراتيجية مثل قناة السويس وقطاع الطاقة والبنية التحتية، وتجنب كلفة أكبر كانت ستنجم عن صراعات مباشرة أو انفلات أمنى داخلي.

هل كان بالإمكان تفادى الاقتراض؟

ينبغى إعادة صياغة السؤال المركزى من "هل ارتفع الدين العام؟" إلى "هل كانت كلفة عدم الاقتراض أقل؟". فمن منظور تحليلي، فإن عدم تطوير القدرات العسكرية فى ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، أو الاكتفاء بسياسات أمنية محدودة الموارد، كان سيؤدى على الأرجح إلى تراجع أكبر فى الاستثمار، وارتفاع مخاطر الدولة، وزيادة احتمالات التدخلات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة، بما يفرض كلفة اقتصادية وأمنية تفوق بكثير كلفة الاقتراض ذاته.

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى جانب من الاقتراض باعتباره "ثمنًا للاستقرار"، وليس مجرد انعكاس لاختلالات مالية، ويمكننا رصد عدد من نقاط القوة فى إدارة هذا الملف، من أبرزها القراءة المبكرة لطبيعة التهديدات الإقليمية، وبناء قدرة ردع حافظت على وحدة الأراضى المصرية، ومنع انتقال الفوضى من الجوار الإقليمى إلى الداخل. فى المقابل، تبرز نقاط ضعف، أهمها ضعف الربط بين الإنفاق الأمنى والعائد الاقتصادي، وتحميل الموازنة العامة أعباء متزايدة دون إصلاح هيكلى اقتصادى متزامن، إضافة إلى غياب خطاب اقتصادى واضح يشرح للمجتمع كلفة الأمن وحدوده.

يُظهر هذا التحليل أن جزءًا مهمًا من الدين العام المصرى كان نتاجًا لخيارات سيادية مرتبطة بالأمن القومي، وليس مجرد نتيجة لسياسات مالية غير رشيدة. غير أن استمرار الاعتماد على الاقتراض، دون معالجة الجذور الهيكلية للاقتصاد، يُهدد بتحول الدين من أداة حماية مؤقتة إلى عبء مستدام.

ومن ثمّ، تبرز الحاجة إلى الانتقال من مرحلة "شراء الاستقرار" إلى مرحلة بناء اقتصاد إنتاجى قادر على تمويل أمنه ذاتيًا. وهو ما يقود إلى تساؤل أعمق سيتم تناوله لاحقًا فى المقال التالي: أزمة الديون فى مصر: قراءة تحليلية فى الأسباب البنيوية بعيدًا عن الرواية الرسمية.

ينبغى إعادة صياغة السؤال المركزى من "هل ارتفع الدين العام؟" إلى "هل كانت كلفة عدم الاقتراض أقل؟"

قراءة تحليلية فى الأسباب البنيوية لأزمة الديون بعيدًا عن الرواية الرسمية

أصبحت أزمة الديون فى مصر واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية إثارة للجدل فى المجال العام، وغالبًا ما تُقدم ضمن خطاب رسمى يربطها بعوامل خارجية ظرفية، مثل الصدمات العالمية أو الأوضاع الإقليمية غير المستقرة. غير أن هذا الطرح، على أهميته الجزئية، لا يفسر وحده الطبيعة البنيوية للأزمة، ولا يجيب عن السؤال الجوهرى المتعلق بقدرة الاقتصاد المصرى على تحمّل الدين وتحويله إلى أداة للتنمية. فالدين، فى ذاته، ليس أزمة، وإنما تتحول المشكلة إلى أزمة حين يُستخدم الاقتراض فى بيئة اقتصادية غير قادرة على توليد عائد إنتاجى يغطى كلفته.

الدين بين الوظيفة التنموية والاستخدام الاستهلاكي

يميّز التحليل الاقتصادى بين الدين التنموي، الذى يُوجه لتمويل أنشطة إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة مستدامة، وبين الدين الاستهلاكي، الذى يُستخدم فى تمويل الإنفاق الجارى أو سد فجوات هيكلية فى الموازنة العامة. وفى الحالة المصرية، يصعب توصيف جانب معتبر من الاقتراض خلال العقد الماضى بوصفه دينًا تنمويًا بالمعنى الدقيق، إذ لم ينعكس فى توسع ملموس للقاعدة الإنتاجية أو فى تحسن هيكلى لمؤشرات التنافسية والتصدير.

ورغم التوسع فى مشروعات البنية التحتية، فإن محدودية العائد الاقتصادى المباشر، وتأخر الجدوى الإنتاجية، جعلا هذه المشروعات عاجزة عن توليد تدفقات نقدية كافية لخدمة الدين، فى وقت كانت فيه الالتزامات المالية تتزايد بوتيرة سريعة.

تطور الدين العام والخارجى منذ ٢٠١١: مسار تراكمى بلا انعطافة إنتاجية

شهد الدين العام المصرى منذ عام ٢٠١١ مسارًا تصاعديًا مستمرًا، مدفوعًا بتراجع الإيرادات، واتساع عجز الموازنة، والحاجة إلى تمويل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي. ومع إطلاق برامج الإصلاح الاقتصادى منتصف العقد الماضي، لم يتغير هذا المسار جوهريًا، بل تغيّر تركيبه، مع زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجى إلى جانب استمرار الضغط المتصاعد للدين المحلي.

يوضح الجدول والرسم البيانى التالى المسار العام لتطور الدين الحكومى (محلى + خارجي) كنسبة تقريبية من الناتج المحلى الإجمالي، استنادًا إلى بيانات حكومية وتقارير مؤسسات مالية دولية:

السنة	الدين العام (% من الناتج المحلى)
2011	76%
2014	90%
2017	103%
2019	90%
2021	87%
2023	95%
2024	89%

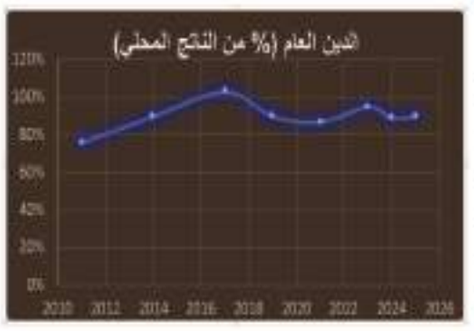

والرسم البيانى التالى المسار التصاعدى للدين الخارجى المصرى منذ عام ٢٠١١ تحولًا هيكليًا فى نمط تمويل الاقتصاد، حيث انتقلت الدولة تدريجيًا من الاعتماد الأكبر على التمويل المحلى إلى التوسع فى الاقتراض الخارجي، خاصة بعد عام ٢٠١٦. وقد ارتبط هذا التحول بالحاجة إلى توفير النقد الأجنبي، وسد فجوات ميزان المدفوعات، ودعم الاحتياطى النقدي، إلا أنه فى المقابل زاد من حساسية المالية العامة لتقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة العالمية. وعلى الرغم من استخدام جزء من هذا الدين فى تمويل مشروعات بنية تحتية واستثمار مالى قصير الأجل، فإن غياب عائد تصديرى مستدام جعل خدمة الدين الخارجى تمثل عبئًا متزايدًا، ما يحول الدين من أداة تمويل إلى مصدر ضغط هيكلى على الاقتصاد الكلي.

لماذا لم يتحول الاقتراض إلى نمو إنتاجي؟

يعود إخفاق تحويل الاقتراض إلى نمو إنتاجى إلى مجموعة من العوامل الهيكلية، أبرزها ضعف مساهمة القطاعات القابلة للتصدير، وتراجع دور القطاع الخاص، وهيمنة الدولة على مجالات اقتصادية لا تحقق عائدًا إنتاجيًا مرتفعًا. كما ساهم التركيز على مشروعات كثيفة رأس المال وقليلة التشغيل فى الحد من الأثر التنموى للإنفاق العام.

إضافة إلى ذلك، أدى غياب سياسة صناعية متكاملة، وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، إلى تحويل الاقتراض إلى أداة لإدارة الاقتصاد، بدلًا من كونه وسيلة لإعادة هيكلته ورفع إنتاجيته.

أثر سعر الفائدة وسعر الصرف فى تعميق الأزمة

أسهمت السياسة النقدية، القائمة على أسعار فائدة مرتفعة، فى تضخيم كلفة خدمة الدين المحلي، وتحويل جزء كبير من الإنفاق العام إلى بند الفوائد، ما قلص الحيز المالى المتاح للاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي. وفى الوقت ذاته، أدت التخفيضات المتكررة فى قيمة العملة المحلية إلى زيادة العبء الحقيقى للدين الخارجي، بما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية.

وبذلك، أصبح الدين أكثر حساسية لتقلبات سعر الصرف وتغيرات السياسة النقدية، وهو ما يعكس اعتمادًا مفرطا على أدوات قصيرة الأجل لمعالجة اختلالات هيكلية أعمق.

الدين كعرض لا كسبب

إن النظر إلى الدين بوصفه السبب الرئيسى للأزمة الاقتصادية فى مصر يختزل المشكلة ويُضلل النقاش العام. فالدين، فى جوهره، عرض لاختلالات أعمق تتعلق بنمط النمو، وبنية الاقتصاد، وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق. واقتصاد يعتمد على الريع، والاستهلاك، وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، لا يمكنه تحمّل مستويات مرتفعة من الاقتراض دون الوقوع فى فخ الديون، من ثم فإن معالجة الأزمة لا تبدأ بتقليص الدين فى حد ذاته، بل بإعادة بناء نموذج اقتصادى إنتاجي، قادر على التصدير،وتوليد عملة أجنبية مستدامة، وتحقيق نمو حقيقى يسبق الاقتراض ولا يعتمد عليه.

تكشف أزمة الديون فى مصر عن إشكالية مركزية تتمثل فى استخدام الاقتراض كأداة لإدارة الاستقرار، دون تحويله إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة. وبينما تفسر العوامل الخارجية جانبًا من الضغوط المالية، فإن جذور الأزمة تظل داخلية، مرتبطة بخيارات السياسات الاقتصادية ونمط النمو السائد، إن تجاوز هذه الأزمة يتطلب مراجعة جذرية لأولويات الإنفاق، وإعادة تعريف دور الدولة فى الاقتصاد، والانتقال من إدارة الأزمات بالديون إلى بناء اقتصاد منتج قادر على تمويل أمنه واستقراره ذاتيًا. فالدين قد يكون وسيلة مؤقتة، لكنه لا يمكن أن يكون أساسًا دائمًا للتنمية.

بقلم: د. محمد فاروق مهنى

من الشارع الأميركى إلى حافة الحرب مع إيران: أميركا الترامبية إلى أين؟

مادورو وزوجته فى قبضة قوات دلتا

من يتابع سلوك وتصرفات الرئيس الأميركى دونالد ترامب منذ انطلاق فترته الرئاسية الحالية، يدرك أن ما يجرى لم يعد مجرد اختلاف فى الأسلوب أو خروج عن الأعراف الدبلوماسية التقليدية، بل أقرب إلى مشروع صدامى شامل يستهدف تفكيك ما تبقى من النظام الدولى الذى تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك النظام، ورغم ما شابه من نفاق وهيمنة وانتقائية، كان يشكّل حدًا أدنى من الضبط المؤسسى للعلاقات الدولية، ويحول – نظريًا على الأقل – دون الانزلاق إلى فوضى عالمية شاملة بلا قواعد.

ترامب لا يتعامل مع الدولة الأميركية بوصفها مؤسسة ذات تقاليد دستورية راسخة، بل كأنها شركة خاصة تُدار بعقلية الصفقات التجارية الصفرية: رابح مطلق أو خاسر مطلق. ومن هذا المنطلق يمكن فهم سلوكه تجاه الداخل الأميركي، حيث سعى إلى تحطيم التوازن بين السلطات، والاستهانة بالمحاكم، وتسييس القضاء، وتقويض الإعلام، وتحويل المجتمع إلى معسكرات متصارعة تقوم على العرق والخوف والتحريض. لم يعد العقد الاجتماعى أولوية، بل استُبدل بمنطق التعبئة الغريزية بوصفه الأداة الأساسية للحكم وإدارة الصراع الداخلي.

والمظاهرات التى تجتاح الشارع الأميركى اليوم لم تكن حدثًا طارئًا أو انفجارًا مفاجئًا، بل نتيجة طبيعية لمسار طويل من التفكيك والتأزيم. احتجاجات تتسع رقعتها فى مختلف المدن الأميركية، وتتصاعد حدتها، وتعكس فقدان شرائح واسعة من الأميركيين الثقة بمؤسسات الحكم، وشعورًا متناميًا بأن الدولة لم تعد تمثلهم، بل تعمل ضدهم. وبدل أن تُقابل هذه المظاهرات باعتبارها تعبيرًا مشروعًا عن أزمة اجتماعية وسياسية عميقة، جرى التعامل معها بآليات أمنية وقمعية، يترافق معها خطاب تخوين وتحريض يطال المتظاهرين أنفسهم، فى مشهد يذكّر بالأنظمة الدكتاتورية التى لطالما ادّعت واشنطن أنها تناهضها. وهكذا لم تعد المظاهرات هامشًا فى المشهد الأميركي، بل تحولت إلى مرآة تعكس عمق الأزمة، وإلى مؤشر خطير على تآكل شرعية السلطة فى عيون مواطنيها.

هذا التفكك فى الداخل الأميركى ينعكس مباشرة على السياسة الخارجية، حيث تُدار العلاقات الدولية بمنطق الهروب إلى الأمام. فبدل معالجة جذور الغضب الاجتماعى والسياسى فى الداخل، يجرى تصدير التوتر إلى الخارج، وتحويل الأزمات الدولية إلى ساحات استعراض للقوة. أوروبا، الحليف التاريخي، لم تعد شريكا بل عبئًا يجب ابتزازه. حلف الناتو تحوّل فى خطاب ترامب إلى شركة حماية مأجورة، وأُفرغت فكرة الأمن الجماعى من مضمونها. فى أميركا اللاتينية عاد منطق الوصاية والتدخل الفج، وفى آسيا تُدفع المنطقة نحو صدامات مفتوحة مع الصين وكوريا الشمالية دون رؤية استراتيجية متماسكة أو أفق سياسى واضح.

غير أن أخطر تجليات هذا النهج تظهر فى الشرق الأوسط، حيث تهاوت كل الادعاءات الأميركية حول القانون الدولى وحقوق الإنسان. العلاقة بين واشنطن وطهران دخلت مرحلة شديدة الخطورة، تقوم على سياسة حافة الهاوية: لغة تهديد مباشر، حشود عسكرية، ضربات غير معلنة، وحرب استخباراتية مفتوحة. إدارة ترامب لا تسعى إلى تسوية أو تفاوض متوازن، بل إلى فرض الاستسلام الكامل أو جرّ المنطقة إلى مواجهة واسعة، مع إدراكها أن أى حرب مع إيران لن تكون محدودة ولا قابلة للضبط.

هذا التصعيد لا يُقدّم بوصفه ضرورة أمنية، بل كجزء من استعراض القوة ومحاولة إعادة إنتاج صورة الرئيس القوى فى مواجهة شارع غاضب، ومؤسسات مأزومة، وهيبة داخلية تتآكل. إيران هنا ليست سوى ساحة اختبار، حتى لو كان الثمن استقرار الشرق الأوسط بأكمله، وتهديد طرق الطاقة العالمية، وإشعال صراعات قد تمتد آثارها إلى ما هو أبعد من الإقليم.

وهنا لا يمكن تجاهل الدور المركزى للتحالف الأميركى الإسرائيلي، ودور اللوبيات الصهيونية التى تمسك بزمام التأثير فى إدارة ترامب وسياساتها الخارجية. لقد منحت هذه الإدارة الكيان الصهيوني، سياسيًا وعسكريًا، شيكًا مفتوحًا غير مسبوق: دعمًا مطلقًا للحروب، وشرعنة للاحتلال والاستيطان، وتماهيًا كاملًا مع الرؤية الإجرامية للكيان التى ترى فى إيران عدوًا وجوديًا. وهذا لا يمكن فصله عن شبكة مصالح صهيونية عابرة للحدود، تتخذ من الحليف الأميركى ومعه الأوروبى أداة لبسط النفوذ والتمدد قدر الإمكان فى محيطها الإقليمي.

قرارات مثل نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وشرعنة الاستيطان، والاعتراف بضم الجولان السوري، وتوفير الغطاء الكامل لجرائم الكيان فى غزة ولبنان، لم تكن مجرد انحياز تقليدي، بل إعلانًا رسميًا عن دفن فكرة الوسيط، ونسف ما تبقى من نظام دولى قائم على القواعد. وهنا يتقاطع جنون الفرد مع مصالح اللوبيات الصهيونية، لا بوصفه مؤامرة كونية مجردة، بل كتحالف فجّ بين سلطة مأزومة وقوى لا ترى فى العالم سوى ساحة مفتوحة لاختبار القوة وفرض الأمر الواقع.

ما يفعله ترامب وفريقه ليس سلسلة سياسات خاطئة قابلة للتصحيح، بل عملية تآكل ممنهجة لفكرة الاستقرار العالمى ذاتها. عالم بلا قواعد، وبلا مؤسسات ضابطة، وبلا قيم جامعة، هو عالم مرشح للانفجار. والتاريخ يعلمنا أن انهيار النظام لا يولّد الحرية، بل يولّد الفوضى... والفوضى لا تخدم إلا الأقوى والأكثر توحشا.

إن أخطر ما فى هذا الجنون الرسمى لترامب وإدارته أنه لا يبدو جنونًا عابرًا أو نزوة سياسية مؤقتة، بل تعبيرًا صارخًا عن أزمة بنيوية عميقة فى النظام الأميركى نفسه: أزمة دولة تتصدع من الداخل، وتواجه غضب شوارعها بالقمع، وتغطى فشلها بتصعيد خارجي. وحين تتحول الدولة الأقوى فى العالم إلى عامل زعزعة لا استقرار، يصبح السؤال الحقيقى ليس: إلى أين يتجه العالم؟ بل: كم سيدفع من الثمن قبل أن يتوقف هذا الانحدار؟

محمد الحمامصي